تطور القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني

دراسة حالة – الجزائر–

أ/ أحمد سواهلية .
أستاذ مساعد
جامعة الجلفة .

أ/ آدم رحمون .
أستاذ مؤقت
جامعة الأغواط .

أ/ سعد مقص .
أستاذ مؤقت
جامعة الأغواط.

أ/ كرفاوي فطوم .
أستاذ مؤقت
جامعة الجلفة.

تاريخ النشر: 2018/06/15

الملخص:

نسعى من خلال هذه المداخلة إلى إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني فهو يساهم في الناتج المحلي والتخفيف من البطالة و بتالي هذه المداخلة تسعى إلى إبراز سياسات الدولة المنتهجة نحو القطاع الفلاحي من أجل رفع قيمة الإنتاج المحلي مع تقييم هذه السياسات الفلاحية بداية من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، التنمية المستدامة، السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر.

Abstract:

We seek through this intervention the role played by the agricultural sector in the national economy. It contributes to GDP and alleviates unemployment. Consequently, these institutions seek to intervention the country's policies towards the agricultural sector in order to raise the value of local production. Self-migration to the program of agricultural renewal

Keywords : Agricultural Investment , sustainable development. Agricultural and rural policies in Algeria

مقدمـــــــــــة

أولا: مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية المهمة في أي اقتصاد، فهو يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، استخدام عدد كبير من اليد العاملة خاصة العمال الغير مؤهلين، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد، الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريف، وعلى اعتبار أن قطاع الفلاحة هو أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية المستدامة، فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع لعل أهمها العوامل الطبيعية.

سعت الجزائر كغيرها من دول العالم منذ الاستقلال إلى تنمية قطاع الفلاحة من أجل مسايرة التغيرات الدولية، فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة محاولات الإصلاح كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر عليه، ولهذا أولت الجزائر القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بهدف تحسينه من خلال تبّني سياسات فلاحية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي.

تأسيسا على ما سبق، تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم سياسات الاستثمار القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

وسيتم الإجابة على الإشكالية من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للنقاط التالي:

1- المفاهيم الأساسية التنمية الفلاحية المستدامة.

2- تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر.

3- تقييم أداء السياسات الفلاحية والريفية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

ثانيا: أهمية الدراسة

يحظى موضوع تنمية قطاع الفلاحة باهتمام الكثير من الدول والهيئات الدولية، لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعلنا نتناوله من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما يعود اختيار هذا الموضوع قصد إعطاء حلول وإجراءات من شأنها أن تقدم دعمًا للقطاع الفلاحي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة التنمية الفلاحية المستدامة.
- إبراز أثر سياسات الاستثمار الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

- عرض أهم البرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحالي.

- إبراز مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية المستدامة.

رابعا: منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب العربية وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

I. مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية المستدامة

1- التنمية الفلاحية المستدامة:

حسب منظمة الأغذية والزراعة: "التنمية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة. وهذه التنمية في القطاع الفلاحي تصون موارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية، ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا". (1)

التنمية الفلاحية المستدامة هي "التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها، وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد وهي تطالبنا بالتفكير في الآثار البيئية لأي نشاط بشري يضر بصحة الإنسان وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار". (2)

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن التنمية الفلاحية المستدامة هي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج الزراعي، الحفاظ على خصوبة التربة، حماية البيئة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المستدامة لعناصر الإنتاج من خلال الاستهلاك الرشيد للطاقة الناضبة والاستثمار في الطاقات المتجددة.

2- الاستثمار في الفلاحة كطريق لتحقيق الاستدامة

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد الاهتمامات الرئيسة لمختلف دول العالم لما له من الآثار في تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من التبعية للاستيراد كما أن الاستثمار في القطاع الفلاحي يتأثر ويؤثر في الجانب البيئي فمن الضروري أن يرفع الاستثمار التجاري ويعظم أهداف التنمية المستديمة، مثل الحد من الفقر، الاستدامة البيئية ومرونة التكيف مع المناخ. إن الاستثمار الفلاحي يمكن أن يكون له الأثر الفعلي إذا ما تم الاهتمام بالمنتجين الصغار وهذا بإتاحة الفرصة

لهم في توظيف معارفهم والاستفادة من خدمات البحث والتطوير المتاحة لهم بالإضافة إلى استفادتهم من خدمات الإرشاد المناسبة، المنشآت القاعدية الفلاحة وغيرها من إمكانيات الاستثمار.

2-1 الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة: يمكن أن يشارك هذا النوع من الاستثمار في الحيازات الصغيرة في رفع مردودية الإنتاجية الفلاحية من خلال ما يلي: (3)

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام؛
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات؛
- تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض للأخطار؛
- تعزيز وتفعيل أداء منظمات المنتجين؛
- تشجيع الابتكار في الزراعة من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج والاستغلال؛
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها دعامة قوية للخدمات البيئية.

2-2 **الاستثمار الفلاحي المسؤول اجتماعيا:** يرتبط الاستثمار الزراعي المسؤول اجتماعيا بالمسؤولية الملقاة على الفلاحين وأصحاب المؤسسات المتخصصة في الميدان الفلاحي اتجاه استخدام الموارد الزراعية والطبيعية وتأثيراتها على توازن النظم البيئية والايكولوجية وقد تم وضع بعض المبادئ الأساسية للاستثمار الزراعي المسؤول: (4)

يجب الاعتراف بالأحكام الحالية التي تنص على الحق في الأرض والموارد الطبيعية المرتبطة بها واحترامها.

- تعزيز الاستثمار الزراعي للأمن الغذائي دون تشكيل أي خطر أو تهديد للأمن الغذائي.
- جميع العمليات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة يجب أن تكون شفافة مراقبة والتأكد من أن جميع الأطراف المعنية مسؤولة في الإطار القانوني والتنظيمي والأعمال تكون المناسبة.
- جميع المتضررين ماديا ينبغي استشارتهم والاتفاقات الناتجة من هذه المشاورات يتم توثيقها واحترامها.
- ينبغي أن تضمن أن مشاريع المستثمرين احترام سيادة القانون، وإدماج الممارسات التصنيعية الجيدة، التي تكون اقتصاديا قابلة للاستمرار تعطي نتائج مفيدة للطرفين ومستدامة.
- يجب على الاستثمارات توليد آثار الاجتماعية وتوزيعية مرغوب فيها ولا تزيد تفاقم من حالات الضعف.
- يجب أن يكون الأثر البيئي للمشاريع كميا كما يجب اتخاذ التدابير لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتقليل وتخفيف المخاطر وحجم الآثار السلبية.

3- أهم معوقات التنمية الفلاحية بالجزائر: بعد ضعف التمويل الموجه للقطاع الفلاحي، المعرقل الرئيسي لعملية التنمية الفلاحية إلى جانب عدم فعالية السياسات التي كانت مطبقة، مما أفرز أوضاعا متردية للقطاع الفلاحي اتسمت بما يلي(5):

- محدودية الأراضي الزراعية التي هي في حدود **7** مليون هكتار، ويترك منها أكثر من الثلث سنويا للراحة (التبوير).

- غياب قانون واضح لتنظيم الملكية العقارية للأراضي الزراعية مما عرقل الاستثمارات الفلاحية لصعوبة الحصول على القروض.
- تعاني الأراضي الزراعية من التصحر وانجراف التربة وتحويل الأراضي الملوحة التي تمدد حوالي مليون هكتار خاصة في المناطق السهلية.
- ضعف استخدام المكننة في الزراعة.
- انخفاض معدل استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للزراع وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد استعمالها قلل من التسميد الكافي والعقلاني.
- التخلف التكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأطير التقني خاصة في الأوساط الريفية والمناطق النائية.
- ضعف هياكل التسويق من طرق وسائل النقل وهياكل حفظ وتخزين المحاصيل إلى جانب غياب تنظيم الأسواق أثر سلبا على تصريف الإنتاج وتوزيعه، كما أن ضعف التصنيع في الزراعة تسبب في أضرار كبيرة للمزارعين، حيث اقتصر التصنيع على عمليات تحويل الطماطم والحبوب والحليب في العموم بطاقات تحويل ضعيفة لا تصل إلى امتصاص كل الفائض.
- نقص مردود القطاع وغياب الحوافز المادية الذي حد من عمليات الاستثمار خاصة التي تتطلب موارد ضخمة كاستصلاح الأراضي.

II. تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر

لقد باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي كآلية لتأهيله، ومرت هذه الإصلاحات بمراحل مختلفة، وفيما يلي ملخص لبعض البرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحالي:

1- سياسة التسيير الذاتي: يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي: (6)

1-1 المرحلة الأولى: وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

1-2 المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1967 إلى سنة 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة .كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية .كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها.

1-3 المرحلة الثالثة، وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

2- سياسة الثورة الزراعية:

لقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971، وعملت الثورة الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- **تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية:** تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي التي اكتسبها من الأراضي الحكومية أو أراضي العرش أو الأراضي المؤممة.
- **توزيع الأراضي:** لقد استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وذلك عن طرق استفادتهم من الأراضي المؤممة.

3- السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات:

في هذه المرحلة شجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصا في الجنوب) وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض لفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة؛ وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

4- برنامج التكيف الهيكلي (PAS): ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية: (7)

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.

- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- حرية التجارة الخارجية والأسواق.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

5- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)**: (8) تهدف إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي أي رفع قدرات الأفراد المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء بالكم والنوع المناسبين وفق المعايير الدولية، كما تهدف الإستراتيجية الفلاحية إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية من أجل تحسين الميزان التجاري الغذائي وتقليص حجم الواردات الغذائية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية الطاقات الإنتاجية للهياكل والفروع الإنتاجية ضمن استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتحقيق تنمية مستدامة وترقية الإنتاج حسب الميزة النسبية.

ونظرًا لتحديات الكبرى التي تواجه الفلاحة في الجزائر والمرتكزة على إشكاليات معقدة، فإنه يتعين:

- تطوير أنظمة الإنتاج والاهتمام بالعمليات القبلية والبعدية للإنتاج الفلاحي (تنمية الفروع، تطوير الصناعات الغذائية...).
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث التمويل والتأطير والتموين من أجل قطاع فلاحي منافس وقادر على مواجهة المتغيرات الداخلية والرهانات الخارجية.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية بإعادة تنظيم الملكية حتى يمكن تنظيم الاستغلال وتنمية الاستثمارات.

ومن أجل تحقيق إستراتيجية التنمية الفلاحية، وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تدابير وبرامج ووسائل تأطير لتشييد زراعة متطورة خلال الفترة (**2001–2004**) من خلال الدعم المقدم في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

6– سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية، وهي:

6–1 سياسة التجديد الفلاحي: وتقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي : (9)

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام الضبط (**SYRPALAC**)، والذي يهدف من جهة :تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

6-2 سياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي: (10)

- تحديث القرى والمداشر: من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحامية الاجتماعية، والهاتف...الخ).

- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال، و تهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهول، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

6-3 تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: وتتمثل في: (11)

- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية .
- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.

- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

III.تقييم أداء السياسات الفلاحية والريفية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

بعد أن تطرقنا في العناصر السابقة إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الفلاحية المستدامة، وكذا الإطار العام للسياسات الفلاحية والريفية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي، سنحاول في هذا العنصر عرض بعض المؤشرات، وهذا لمعرفة مدى مساهمة السياسات الفلاحية والريفية في تحقيق التنمية المستدامة:

1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

تراوحت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 9 % و11 % ما تمثل في المتوسط 10,42 % محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكد على أن الفلاحة تساهم بقليل في الدخل الوطني، الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 يوضحان ذلك:

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013/1980)

الوحدة: (%)

السنة	1990/1980	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
نسبة المساهمة	10	10.88	9.75	9.74	10.56	11.58	10.42

Source : ONS, **rétrospective statistique algérienne 1962 2011**, CH14-COMPTES ECONOMIQUES, P234-237.

الشكل رقم 01 : نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013/1980)

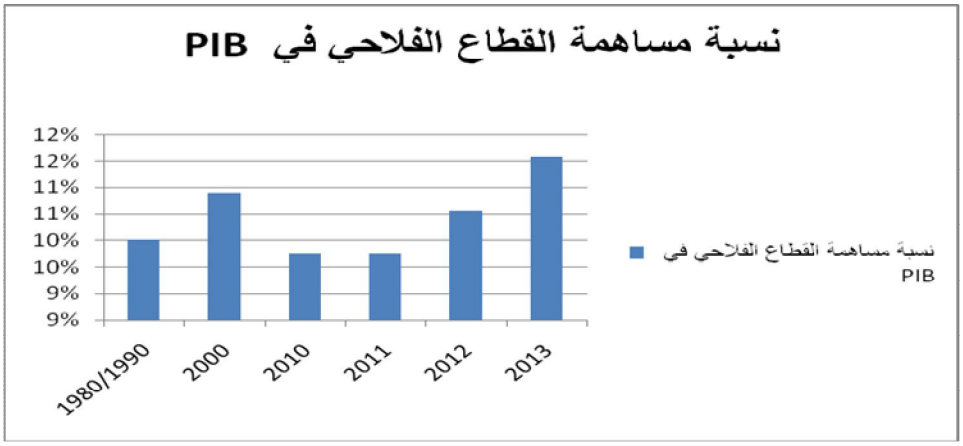

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 01

2- **مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجات الغذائية:** تشير المعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2012 أن الإنتاج الوطني (الحبوب، الأعلاف، الخضروات، البقول، البطاطا، الطماطم الصناعية، واللحوم الحمراء والبيضاء) عرف تذبذب في نمو الإنتاج الفلاحي، وهذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في 10 سنوات الأخيرة (2000-2010) بنسبة 7,3% ، 31,5 % سنة 2009، 8,5 % سنة 2010، 10,6 % سنة 2011، بعدما كان 2,3 % في العقد الماضي (معدل نمو بالحجم)، والتوقع خلال الفترة 2009-2014 هو معدل 8,3 %. (12)والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع:

الجدول رقم (02): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2011/2009)

الوحدة: مليون قنطار، مليار لتر.

الفئات / السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	التمور	الحمضيات	البطاطا	الحليب	الحبوب	الزيتون
2009	3,46	2,09	6,01	8,44	26,8	2,39	61,2	4,75
2010	3,82	2,82	6,45	7,88	33	2,7	45,6	3,11
2011	4,2	3,36	7,24	11,1	38,6	2,93	42,5	6,1

من إعداد الباحثين بالإعتماد على: MADR, **Le renouveau agricole et rural en marché**, Revue et perspectives, Algérie, 2012, p.32-33.

الشكل رقم (02): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2011/2009)

الوحدة: مليون قنطار

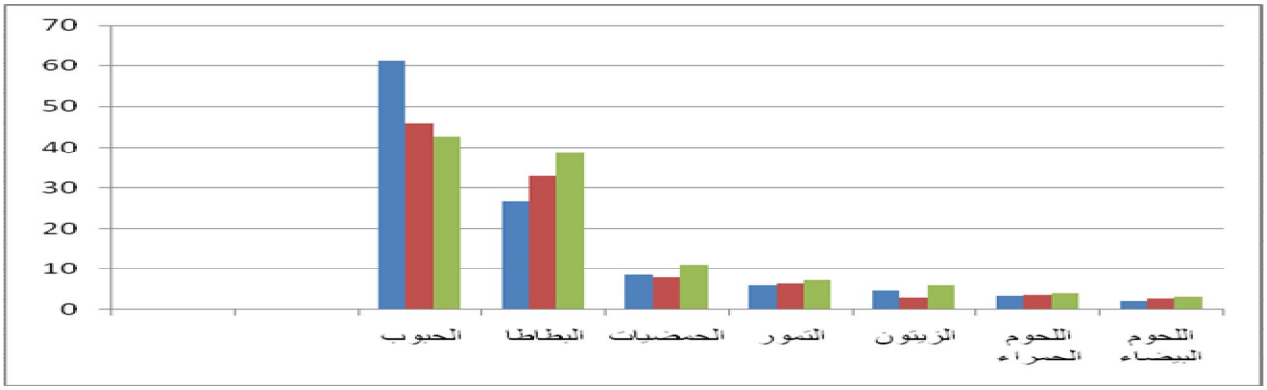

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (02)

تتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف التالية: الأبقار، الأغنام، الماعز، الجمال...الخ.

تشير البيانات الموضحة في الجدول والشكل أدناه إلى أن تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2011)، إذ زاد إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2,5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4,2 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5,7 %، كما ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1,9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 3,4 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 6,6 % على الرغم من تسجيل إنتاج متذبذب طيلة فترة الدراسة.

بالاضافة إلى ذلك فقد عرف إنتاج الحليب تزايدا خلال فترة الدراسة، فقد تم تسجيل انتاج قدر ب 1.6مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى حوالي 2.9 مليار لتر سنة 2011 ، أي بزيادة سنوية قدرها 6,8 % للفترة (2000-2011). وتعزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحّققة طيلة عشرية كاملة إلى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرًا هامًا من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر .
والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بالجزائر:

الجدول رقم (03): تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2011/2000)

الوحدة: ألف رأس

السنة	2000	2004	2009	2011
الأبقار	1595	1614	1682	1790
الأغنام	17616	18293	21405	23989
الماعز	3027	3451	3962	4411
الجمال	234	273	301	319

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: **office national des statistiques**

الشكل رقم 03: تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2011/2000)

الوحدة: ألف رأس

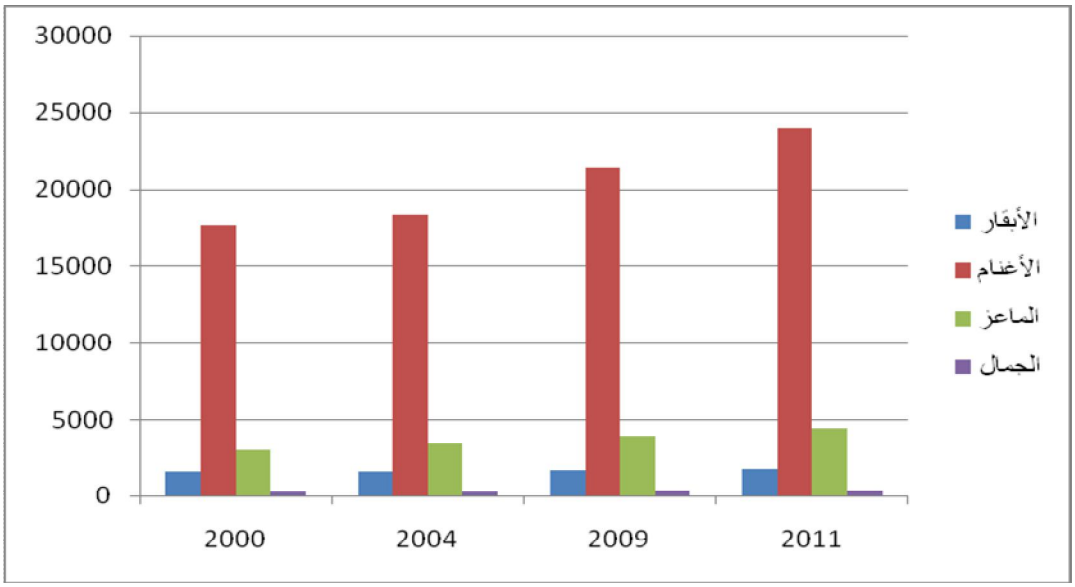

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

3- تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية:

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافًا إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حال تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي .بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الاعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية، وفي ذات السياق، فإن نمو الحاجات الغذائية نموا مستمرا بسبب الضغوط الناتجة من التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، الشيء الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب، وهذا ما أدى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد. (13)

والمنحنى الموالي يبين تطور حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية بالجزائر:

الشكل رقم(04): الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2013/2000)

الوحدة: مليون دولار

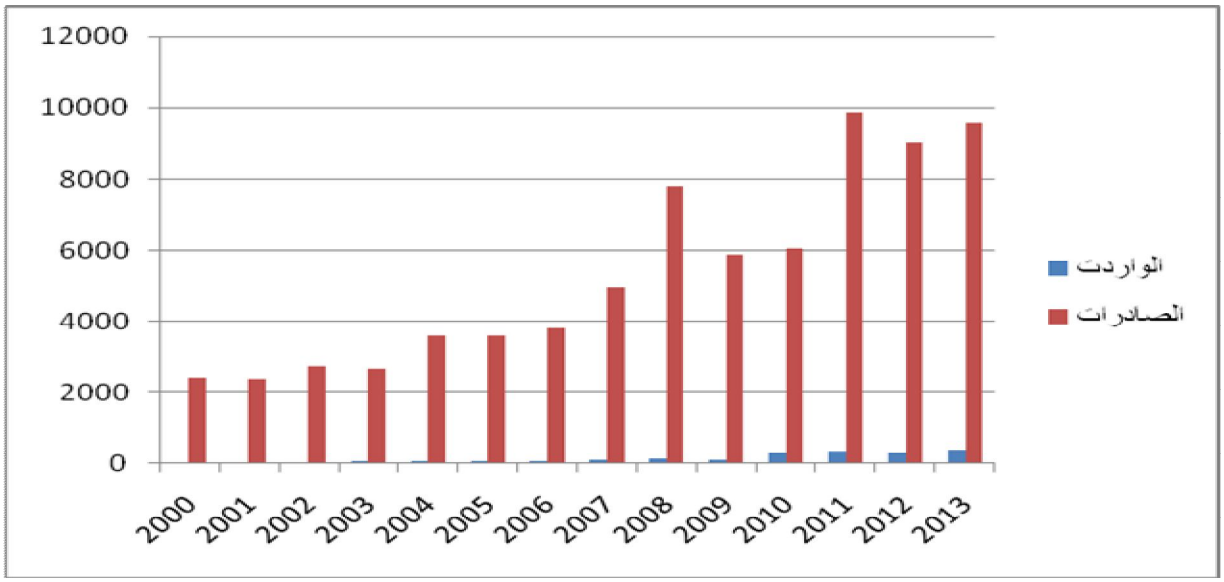

المصدر: من إعداد الباحثين

خلاصة:

وأخيرا يمكن القول أن الجزائر تسعى جادة للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة، وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي..، إذ لا يمكن إنكار -بأي حال من الأحوال – أن قطاع الفلاحة بالجزائر عرف تحسنا ملحوظًا بالمقارنة مع السنوات الفارطة الأخرى بمعدلات نمو متسارعة أدهشت المتتبعين في الساحة، ورغم كل تلك الانجازات إلا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة على صانعي القرار ومتخذي السياسات مواجهتها ومناقشة الطرائق والسبل الكفيلة بالتغلب عليها، إما على الصعيد الداخلي وإما بالتكامل مع باقي الدول العربية.

الهوامش والمراجع

1- فهمي بشاى، **نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003، ص. 24.

2- محمد سمير أبو سليمان وآخرون، **البيئة والتنمية الزراعية المستديمة**، مركز البحوث الزراعية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص. 12.

3- يوسف صوار وآخرون، **السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة – المغرب، العدد 05، سبتمبر2015، ص. 07

4- يوسف صوار وآخرون، المرجع السابق، ص. 07

5- مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.03.

6- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص. 93.

7- فوزية غربي، المرجع السابق، ص.109.

8- مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

9- الطيب هاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.06.

10- MADR, **La Politique du Renouveau Rural en Algérie**, Nora MEDJDOUB, Algérie, 2012, P09.

11- Kellil Salah Eddine, **La Politique de Renouveau Agricole et Rural : pour un développement intégré en Algérie, le Défi du renforcement durable de la sécurité alimentaire nationale**, Colloque régional sur la contribution de l'élevage pastoral a la sécurité et au développement des espaces Sahéliens, N'DJAMENA, 27-29 MAI 2013.p.04.

12- MADR, **Le renouveau agricole et rural en marché**, Op. Cit, p.43.

13- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.17